

أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 5 لسنة 2015 على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين

سندس الجعبري

أكرم رحال

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية، وامتدت فترة هذه الدراسة من عام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٩، بواقع ٩ سنوات، وتشمل الفترة الأولى أربع سنوات قبل إصدار التعديل (٢٠١١-٢٠١٤) والفترة الثانية أربع سنوات بعد إصدار التعديل بالإضافة للسنة التي صدر فيها التعديل (٢٠١٥-٢٠١٩). وتم الرجوع إلى الدراسات الثانوية من تقارير سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تحديد قيمة المتغيرات التابعة ومعالجتها على برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، حيث تم استخدام أساليب تحليل البيانات المقطعية (Cross-sectional data)، ذلك لأن طبيعة الفرضيات تختص بدراسات الفروق في قيمة المؤشرات الاقتصادية بين مجموعتين من الزمن، الأولى وتمثل فترة ما قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل عام ٢٠١٥ وهي الفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، والفترة الزمنية الثانية وتمثل فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل وهي الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩). من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: إن تعديلات قانون ضريبة الدخل في عام ٢٠١٥ كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية بنسب متفاوتة ومختلفة على كل من المؤشرات الاقتصادية التي تم دراستها، وأظهرت النتائج أن أبرز المؤشرات الاقتصادية تأثرت بتعديلات قانون ضريبة الدخل سلباً أو إيجاباً من الناحية الاقتصادية، هو مؤشر الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية وكان تأثيره إيجابياً متمثلاً بزيادة حجم الادّخار، من ثم مؤشر الاستهلاك المقاس بإنفاق الأسر متأثراً إيجابياً بتوسع مقدار الإنفاق، كما تأثر الدخل المقاس بالنتائج المحلي الإجمالي إيجابياً، في حين كان مؤشر الاستثمار الأجنبي الأقل تأثراً بالتعديلات للقانون بالرغم من أنه تأثر إيجابياً أيضاً. لذا فإن هذه الدراسة توصي صانعي القرار بضرورة الاستمرار بتقييم القانون بين فترة وأخرى لتعديله بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية في فلسطين. كما وتوصي بأهمية زيادة الشرائح الضريبية لتدعيم أسس العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٥) لسنة ٢٠١٥، الاستثمار الأجنبي، الادّخار، الاستهلاك، الناتج المحلي الإجمالي.

The Impact of Income Tax Law Amendments 5/2015 on Economic Indicators in Palestine

Abstract

This study aimed to assess the impact of the 2015 income tax law amendments on economic indicators in Palestine, specifically foreign investment, savings, consumption, and GDP. A quantitative approach was used, analyzing time series data from 2011 to 2019. The nine-year period includes four years before the amendments (2011-2014), the year of the amendments (2015), and four years after (2015-2019). Using annual reports from the Palestinian Monetary Authority and Palestinian Central Bureau of Statistics, dependent variables were identified and analyzed with SPSS. Cross-sectional data analysis was employed to study the differences in economic indicators between two periods: 2014-2011 (before the amendments) and 2015-2019 (after the amendments). The main findings of the study are as follows: The 2015 income tax law amendments had a statistically significant impact on each indicator to varying degrees. The most positively affected indicator was savings, measured by bank deposits, followed by the consumption index, measured by household spending, and the income index, measured by GDP. The least affected was the foreign investment index. The study recommends that decision-makers periodically evaluate the income tax law to make necessary adjustments based on Palestine's economic situation. Additionally, it suggests increasing the number of tax brackets to enhance the equity of the Palestinian Income Tax Law.

Keywords: Amendments of Palestinian Income Tax Law No. (5) of 2015, foreign investment index, consumption index, index numbers, savings index, income index.

د. أكرم رحال، أستاذ مشارك في دائرة المحاسبة في جامعة القدس، للمراسلة: rahhal@staff.alquds.edu.
سندس الجعبري، طالبة ماجستير في برنامج المحاسبة والضرائب، جامعة القدس.

حقوق النشر 2024، جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية ويجب أخذ إذن استخدام عن طريق جامعة القدس (www.alquds.edu).

مقدمة

تعتبر الضريبة منبعاً هاماً لإيرادات الدول جمعاء، فالضريبة مزوّدة هام للحكومات تساعد على إدارة أمور البلاد وتطويرها كونها مبالغ تُقتطع من الشعب وتعود إليه على شكل خدمات متنوعة الأشكال، وللضريبة دور هام من النواحي الاجتماعية كما للاقتصادية فهي تشكل منظومة هامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول خاصة النامية منها، وإن من أهداف الضريبة تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي لهم، وتهدف جباية الضريبة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق فرص للعمل والعديد من المنافع الأخرى والأهم هو تحقيق السيطرة على الوضع الاقتصادي في الدولة.

تعتبر ضريبة الدخل من أهم أنواع الضرائب المباشرة التي ترتبط بتمويل خزينة الدولة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية وتحديد مجال منح الإعفاءات للمستثمرين لتحفيز الاستثمار والعمل كوسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في المجتمع وذلك بتوزيع الدخل ليحافظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (العجل، ٢٠١٧).

في فلسطين تم تشريع أول قانون لضريبة الدخل عام ٢٠٠٤ وخضع للعديد من التعديلات خلال عدة سنوات لأسباب إدارية أو إجرائية للقانون، وأسباب اقتصادية واجتماعية كانت لتحفيز الادّخار والاستثمار وزيادة الإيرادات الضريبية أيضاً، ومن أهم التعديلات إصدار قانون جديد لضريبة الدخل في العام ٢٠١١ ثم تلاها تعديلات على هذا القانون في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ ولكن تعديلات ٢٠١٥ كانت جوهرية على القانون و خصوصاً بما يتعلق بالإعفاءات الضريبية وعلى الشرائح الضريبية ونسبها وغيرها من التعديلات الأخرى (ماس، ٢٠١٥).

هدفت هذه التعديلات إلى معالجة بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت من قانون ٢٠١١، لكن السؤال الموجه فيما يتعلق بهذه التعديلات: هل حققت أهدافها الاجتماعية والاقتصادية؟ لذا فإن أهمية هذه الدراسة تنبع بأنها تعتبر من الدراسات القلائل التي تناقش أثر تعديلات الأنظمة الضريبية على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين بالتالي هي تعزز المكتبة العلمية بدراسة جديدة قد تلقي بظلالها على أي تعديل مستقبلي قد يطرأ على قانون ضريبة الدخل.

مشكلة الدراسة

إن الوضع الاقتصادي المتذبذب الذي تعيشه فلسطين يدفع الضريبة لخلق سياسيات تساعد قدر المستطاع في الحد من المشاكل الاقتصادية المختلفة، وفق النشرات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن نسبة البطالة ارتفعت من ٢٠٪ في العام ٢٠١١ إلى ٢٧٪ بالعام ٢٠١٤، والأرقام القياسية للأسعار ارتفعت من ٩٣ نقطة إلى ٩٩ نقطة، أما الاستثمار الدولي المباشر في فلسطين انخفض من ٤٩٥٢ مليون دولار إلى ٤٧٥٤ مليون دولار في نفس الفترة. ولأن الضريبة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية الفلسطينية، خضع قانون ضريبة الدخل لتعديلات عديدة خلال السنوات الماضية ومنذ إصدار أول قانون ضريبة دخل فلسطيني في العام ٢٠٠٤ ليتناسب مع الأوضاع الراهنة والوضع الاقتصادي الفلسطيني في ظل التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية. وتتمحور مشكلة البحث بمعرفة مدى تحقق الأهداف الاقتصادية لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل رقم (٨) للعام ٢٠١٥ وذلك بقياس أثره على المؤشرات الاقتصادية العامة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩).

أسئلة الدراسة

استناداً للمشكلة آنفة الذكر فإنه ومن خلال هذه الدراسة سيتم الإجابة على التساؤلين الرئيسيين التاليين:

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على المؤشرات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي، الاستهلاك، الادّخار، الناتج المحلي)؟ والسؤال الرئيسي الثاني: ما هو المؤشر الاقتصادي الأكثر تأثراً بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام ٢٠١٥؟

الأهداف

تهدف الدراسة إلى التعرف على قانون ضريبة الدخل وتطوره وبيان التغيرات التي حصلت في عام ٢٠١٥ وأثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ في تحقيق النمو للمؤشرات الاقتصادية في فلسطين والمتمثلة كما يلي:

- ١) دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على الاستثمار الأجنبي.
- ٢) دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على الاستهلاك.
- ٣) دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على الادّخار.
- ٤) دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على الناتج المحلي الإجمالي.
- ٥) التعرف على أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثراً بتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لمعرفة أثر تطور قانون ضريبة الدخل وإيجاد علاقة بين التعديلات على قانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٥ والمؤشرات الاقتصادية من خلال إثبات الفرضيات التالية:

(1) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

(2) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

(3) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

(4) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

الإطار النظري

تهدف الدول من خلال فرض الضريبة لتحقيق عدة أهداف، منها الهدف المالي لتمويل خزينة الدولة لتغطية نفقاتها وتقديم الخدمات للمواطنين، وكلما زادت الخدمات المقدمة من قبل الدولة زاد معها تنوعُ لأشكال الضرائب لتغطية هذه الخدمات مما يؤدي إلى تحسين المستوى العام للمجتمع. الهدف الثاني هو الاجتماعي فمن خلال الضرائب وقوانينها تتمكن الدولة من إعادة توزيع الثروة بين المواطنين حيث تكون النسبة الأكبر من الضرائب على أصحاب الدخل العالية مع أنهم الفئة الأقل استفادة من الخدمات المقدمة نظرا لتفضيلهم الخدمات الخاصة كالإعلام في المدارس الخاصة والعلاج في المستشفيات الخاصة، وبالمقابل تقل الضريبة تدريجيا على أصحاب الدخل المنخفض وهم الفئة الأكثر استفادة من خدمات الحكومة العامة، مما يعني أن أصحاب الدخل العالية يساهمون بشكل كبير في خدمة المواطنين الأقل دخلا منهم مما يقلل الفجوة بين أصحاب الدخل العالي والمتدني. وأخيرا الهدف الاقتصادي فالضريبة تعتبر أداة في أيدي الحكومات لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول (دردوري وآخرون، ٢٠١٨).

التطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في فلسطين

تطور قانون ضريبة الدخل منذ عهد الانتداب البريطاني الذي فرضت فيه ضريبة الدخل لأول مرة في فلسطين بقانون رقم (٢٣) سنة ١٩٤١، ثم ألغى هذا القانون بقانون آخر رقم (١٣) لسنة ١٩٤٧ والذي يقضي بتعديل التشريع المتعلق بضريبة الدخل وتوحيده. وعند توحيد الضفتين تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية، صدر القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥١ والذي وحد التشريعات الضريبية في الضفتين. وبعد ذلك استبدل بقانون استثنى دخل المكلف من الخارج وخصّص معدل الضريبة التصاعدية وشرائحها وهو قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤ (أبو هلال وآخرون، ٢٠١٥) (Rahhal, 2014).

في عام ١٩٦٤ صدر قانونٌ توسّع في شمول التكاليف الضريبي وزاد نسبة التصاعد في المعدلات الضريبة، وهو قانون رقم (٢٥) لعام ١٩٦٤، ونص على تشكيل محكمة خاصة تتولى مهمة الفصل في المنازعات الضريبية وتبين معيار الإقليمية في اخضاع الضريبة، وعرفت باسم محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل. في حين أن قطاع غزة، والذي لم يكن تحت حكم المملكة الأردنية، فإن القانون المطبق فيه كان القانون الإنجليزي رقم (١٧) لسنة ١٩٤٧، الذي يفرق بين دخل الزوج والزوجة عكس القانون الأردني الذي كان يضم دخل الزوج والزوجة معا (عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٥).

في عام ١٩٦٧ عندما وقعت الأراضي الفلسطينية بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي، أصدر الحاكم العسكري أوامر عسكرية نصت على إبقاء ضرائب الدخل للعقارات والجمارك كما هي في الضفة وغزة حتى صدور أوامر تغيير ذلك، ثم أدخلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغييرات كثيرة وجوهرية على قانون ضريبة الدخل المعمول به لخدمة مصلحة سلطات الاحتلال، وكانت التعديلات تصدر على شكل أوامر عسكرية اشتملت على تعديل سنوي في الشرائح الضريبة، وإلغاء الإعفاءات السياسية والاقتصادية، وتعديل الإعفاءات العائلية والتنزيلات والسلف. واستبدلت المحاكم المحلية بلجنة اعتراضات عسكرية، ودام الحال في الأراضي الفلسطينية خاضعا لسلطات الاحتلال الإسرائيلي حتى دخول السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٣ والتي استلمت صلاحيات إدارة المناطق الفلسطينية ومنها صلاحيات الضرائب التي نص عليها اتفاق باريس الاقتصادي عام ١٩٩٤ (أبو هلال وآخرون، ٢٠١٥).

قامت السلطة الفلسطينية بإدخال مجموعة من التسهيلات والتعديلات سنة ١٩٩٥، منها تعديل الشرائح والنسب الضريبة وتخفيض هذه النسب، وزيادة الإعفاءات الشخصية والعائلية. وبقي معمولا بهذه القوانين إلى أن أقرت السلطة الفلسطينية قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤، والذي وضع مجموعة من التشريعات المالية والاقتصادية التي تساعد في نمو الاقتصاد الفلسطيني حيث زادت فيه قيمة الإعفاءات، واعترفت أيضا بالعديد من الإعفاءات التي لم يكن معترفا بها في القوانين القديمة مثل مصاريف شراء منزل، ومصاريف العلاجات الطبية للمكففين. ثم صدر قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ المعدل، الذي اشتمل على تعديلات مهمة منها تعديل نفقات التدريب والضيافة، وتعديل إعفاء أرباح وعوائد التوزيع من الشركات المقيمة في فلسطين، وتعديل الإعفاءات للشخص الطبيعي المقيم، وتعديل الشرائح الضريبية وغيرها (Rahhal, 2014).

ونظرا إلى أن مواد القوانين السابقة أصبحت بعد زمن غير صالح للتطبيق خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على القطاع الخاص والاستثمار الخارجي، وتسجيل العديد من الاعتراضات من قبل المكلفين، أصدرت السلطة الفلسطينية بموجب قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ تعديلات جوهرية وجدت قبولا لدى قطاعات واسعة من الشركات والمؤسسات، وطالت هذه التعديلات الشرائح الضريبية حيث قامت بتخفيضها، وطالت أيضا نسب الإعفاءات وطبيعتها، حيث تم تعديلها لتصبح مبلغا مقطوعا قيمته ٧٥٠٠ دولار و ١٪ بدل مصاريف ومواصلات (عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٥).

استمر التردد في السياسة التشريعية في المجال الضريبي إلى أن صدر قانون رقم (٨) بشأن ضريبة الدخل الفلسطيني لسنة ٢٠١١ وتعديلاته في سنوات ٢٠١٢، ٢٠١٤، الذي أدخل أيضا الكثير من التعديلات المهمة، منها تغيير عملة القانون من الدولار للشيكل ورفع الإعفاءات الضريبية للمكلف وزيادة مبالغ ونسب بعض المصاريف المقبولة لأغراض الضريبة مثل زيادة نفقات البحث والتطوير والاعتراف بالخسائر الرأسمالية وزيادة عدد الشرائح وغيرها من التعديلات. وفي نهاية شهر آذار عام ٢٠١٥، صدر التعديل الأخير على قانون ضريبة الدخل، وحمل التعديل رقم (٥) لسنة ٢٠١٥، وتم بموجبه إقرار عدة تعديلات منها رفع قيمة الإعفاء السنوي وتعديل الشرائح الضريبية بشكل كبير لتصبح أكثر سخاء مع المكلفين (عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٥).

أسباب التغيير والتطور في قانون ضريبة الدخل

تطور قانون ضريبة الدخل في فلسطين وتم تعديله خلال عدة سنوات سعيا لتحقيق العديد من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية كزيادة الإيرادات الضريبية وتشجيع الاستثمار وإعادة توزيع الدخل بين الفئات المجتمعية المختلفة من خلال زيادة عدد الشرائح الضريبية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن الواضح أن القوانين السابقة كانت متحيزة للفئة الأكثر ثراء، وتجلس ذلك من خلال الإعفاءات التي تم تغييرها في القوانين السابقة حيث أنها لم تكن تراعي الظروف الاقتصادية للشرائح الأقل دخلا. وإن من أسباب التطوير في القانون أنه وعلى الرغم من محاولة المشرع تحقيق الأهداف الثلاثة إلا أن تلك التعديلات والتغيرات لم تتم بشكل مهني، وبدل على ذلك التخبط وكثرة التعديلات التي حصلت على القانون، ولعل من أهم أسباب هذا التخبط هو غياب السلطة التشريعية خاصة بعد عام ٢٠٠٧ وأن التشريعات تتم من خلال الحكومة وليس من خلال مشرعين مختصين. ومن الأسباب التي أدت إلى تعديل قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عدة مرات محاولة لجعلها تتلاءم مع المجتمع الفلسطيني هي أن القوانين القديمة اشتملت على مواد تم نقلها من قوانين أخرى سابقة ولم تعد صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر أو لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز الأسباب للتعديل والتطوير أيضا هي أن فلسطين لها ظرف خاص بما يتعلق كونها دولة تحت الاحتلال وتعاقب على إدارتها عدة دول على فترات مختلفة، وإن كل إدارة كانت تشرع القوانين التي تأتي في مصلحتها مما أدى إلى تدني الوعي بضرورة الالتزام بدفع الضرائب خصوصا فترة الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تهدف إلى الجباية التامة من المجتمع الفلسطيني، فكان من الضروري تعديل القانون ليكون أقرب إلى حال ووضع المواطن الفلسطيني وتوعيته بمدى أهمية هذه الضرائب في تحسين الاقتصاد وتحسين المجتمع ككل (عبد الكريم، ٢٠١٧).

أهم التعديلات التي تلت قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١

أولاً: القانون لعام ٢٠١١

لعل من أهم التغيرات في القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١ هو تحويل العملة المستخدمة لحساب الضريبة حيث بدأ القانون باعتماد الشيكل الإسرائيلي بدلا من الدولار الأمريكي، وبما يتعلق بالتغيير في الشرائح والنسب الضريبية فإن التعديل الأول كان باحتساب الشرائح والنسب الضريبية بعملة الشيكل بدل الدولار والتعديل الثاني جاء خاصا بشركات التأمين، حيث خفضت نسبه الضريبة على أقساط التأمين على الحياة من ١٠٪ إلى ٥٪. أما الإعفاءات فأصبحت ٣٠٠٠ شيكل للفرد المقيم، وأضاف القانون مصاريف التعليم الجامعي بواقع ٦٠٠ شيكل سنويا للشخص المكلف أو تعليم زوجته أو أحد أولاده، وإعفاء شراء أو بناء بيت سكني بقيمة (٣٠٠٠ شيكل) لمرة واحدة فقط أو إعفاء من مبلغ الفوائد الفعلية المدفوعة على قرض بنكي أو مؤسسة إقراض أو إسكان أنفق على شراء أو بناء مسكن وبعده أقصى (٤٠٠٠ شيكل) سنوياً، على ألا تزيد عن (١٠ سنوات) كحد أعلى، شريطة تقديم المستندات المعززة لذلك. وألغى القانون لعام ٢٠١١ الإعفاءات التي نص عليها قانون ضريبة الدخل سابقا، وهي دخول المزارعين والقيمة الإيجارية للأبنية التي يشغلها مالكيها للسكن أو العمل، كما خفض الإعفاء على الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع أصل أو أوراق مالية لتصبح بنسبة ٢٥٪ من تلك الأرباح بعد أن كانت معفاة بالكامل، وخفضت للضريبة بموجب التعديل مكافأة نهاية الخدمة التي تزيد على شهر عن كل سنة بينما كانت معفاة بالكامل في القانون السابق. ويتوجب التنبيه بأن هذا التعديل يفيد العاملين والموظفين بموجب عقود رسمية ويستثنى منه العاملون غير الرسميين، في المقابل أعفى القانون دخل الشركات غير الربحية بعد أن كان الإعفاء مقتصرًا على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية (قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١١).

ثانياً: تعديل القانون لعام ٢٠١٢

بناء على الصلاحيات الموكلة إلى مجلس الوزراء قام المجلس بتقديم مقترح في بداية العام ٢٠١٢ تضمن زيادة الشرائح الضريبية لتصبح خمسا بإضافة شريحتين جديدتين هما ٢٢,٥٪ و ٣٠٪ على الدخل المرتفعة بدل ثلاث شرائح مما أثار غضب واحتجاج المكلفين في

القطاع الخاص والأفراد العاديين ضد مشروع القرار قبل نشره، وتمثلت وجهة نظر المحتجين في أن القانون يفرض أعباء مالية إضافية عليهم تزامنا مع تراجع النشاط التجاري بشكل كبير. وشكل التعديل المقترح أحد محاور النقاش المفتوح بين الحكومة والقطاعات الأخرى (الخاص والمجتمع المدني) وأفضى النقاش إلى التوصل لتسوية بشأن التعديل المقترح تتمثل بإلغاء الشريحتين المقترحتين والنسب المفروضة عليهما (٢٢,٥٪ و ٣٠٪) واستبدالهما بفرض نسبة ٢٠٪ على الشريحة الرابعة المستحدثة وفقا للتعديل. وبذلك أصبح لدينا أربع شرائح تفرض عليها نسبة ضريبية بواقع (٥٪ - ١٠٪ - ١٥٪ - ٢٠٪) (قرار مجلس الوزراء رقم (١٣/١٦) لسنة ٢٠١٢).

ثالثاً: تعديل القانون لعام ٢٠١٤

في شهر آذار من العام ٢٠١٤ صدر قرار رقم (٤) يتمثل بشكل أساسي في إعادة الإعفاء الكامل (١٠٠٪) للأرباح الرأسمالية للأصول والأوراق المالية (بعد أن تم تخفيض الإعفاء في التعديل السابق إلى ٢٥٪) وتم فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ على فوائد التمويل الصغير و ١٠٪ على حصص الأرباح والتوزيعات النقدية. وظلت الشرائح والنسب الضريبية المفروضة عليها دون تعديل (قانون ضريبة الدخل قرار بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٤).

رابعاً: تعديل القانون لعام ٢٠١٥

صدر التعديل الأخير على قانون الضريبة في نهاية شهر آذار من العام ٢٠١٥، وحمل التعديل رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ والذي اشتمل على عدة أمور منها رفع قيمة الإعفاء السنوي من ٣٠,٠٠٠ إلى ٣٦,٠٠٠ شيكل، كما تم تعديل الشرائح الضريبية بشكل كبير لتصبح أكثر سخاء مع المكلفين، وتم حذف النسبة الضريبة ٢٠٪ عن الأفراد والشركات بحيث أصبحت أعلى شريحة على الأفراد والشركات العادية هي ١٥٪، وتم فرض ضريبة بنسبة ٢٠٪ على الشركات الاحتكارية فقط (قانون ضريبة الدخل قرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥).

علاقة قانون ضريبة الدخل بالمؤشرات الاقتصادية

للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة للدولة وهي تتناسب تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدول فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، من فرض للضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة، وتعتمد الضرائب في تحصيلها على درجة الوعي الضريبي وعلى مستوى كفاءة الجهاز الإداري الذي يعمل على التحصيل وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

١- علاقة ضريبة الدخل مع الاستثمارات الأجنبية

إن لسياسة الضريبة مساهمة هامة في تشجيع الاستثمارات من خلال عدة أساليب كتقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات والتي تؤدي إلى ضمان الاستقرار الضريبي، ولأن الحوافز الضريبية لها أهمية في تشجيع الاستثمار فقد تم تعديل النظام الضريبي سعياً لخلق الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الادّخار والنمو الاقتصادي، ومن هذه التعديلات المؤثرة هي التعديلات المتعلقة بقانون ضريبة الدخل وللحوافز الضريبة دور في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي من خلال تأثيرها على الإيراد الحدي والتكلفة الحدية للاستثمار. وللحوافز الضريبة أشكال منها الحوافز الضريبية المباشرة والتي هدفها التأثير مباشرة على قيمة الضرائب المستحقة على أرباح المستثمر (الوادية، ٢٠١٨).

يمكن للدولة التدخل من خلال السياسات المالية في حالات التضخم والكساد أو الركود الاقتصادي من خلال سياسة الضرائب للتأثير على مؤشر الاستثمار، ففي حالة الركود ونزول مستوى الاستثمار في الدولة يمكن تخفيض الضرائب على الاستثمارات الأجنبية وزيادة الإعفاءات والمحفزات من أجل جذب الاستثمارات والعمل على إنعاش الوضع الاقتصادي، وفي حال كانت الدولة تسعى لتخفيض الاستثمارات الأجنبية تستطيع الدولة فرض الضرائب وتخفيف الإعفاءات المقدمة للحد من هذه الاستثمارات في الدولة (نبيل، ٢٠١٦).

٢- علاقة ضريبة الدخل مع مؤشر الادّخار

إن العلاقة بين ضريبة الدخل والادّخار تكمن في أثر هذه الضريبة على الوضع الاقتصادي للمجتمع فنلاحظ أنه كلما زاد الانتعاش الاقتصادي قلت البطالة وزادت نسبة السيولة لدى الأفراد مما يشجعهم على الادّخار بالفائض والعكس صحيح (Rahhal, 2022) ، وإن قانون ضريبة الدخل لا شك أن له تأثيراً على مستوى السيولة من خلال النسب الضريبية التصاعدية على دخل الأفراد والشركات التي تتناسب مع الشريحة الضريبية لكل من مستوى الدخل المختلفة، ويعمل أيضاً على تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادّخار مما يشجع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على الادّخار وبالتالي زيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني (الفتلاوي، ٢٠٢٠). تستطيع الدولة عن طريق السياسات المالية التحكم والتأثير على الادّخار في حالة التضخم والكساد، ففي حالة التضخم تفعل الدولة السياسة الانكماشية عن طريق فرض الضرائب بشكل أكبر للحد من مستوى السيولة المتوفرة للأفراد مما يعمل على توجيه الأفراد للتقليل من الادّخار والتوجه للاستهلاك بسبب قلة الزائد من الدخل لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية. أما في حالة الركود الاقتصادي فتسعى الدولة لسياسة التوسيع من خلال تقليل الضرائب على الأفراد مما يوفر جزءاً من الدخل المتاح للفرد الذي بدوره

الاقتصادي فتتسعى الدولة لسياسة التوسيع من خلال تقليل الضرائب على الأفراد مما يوفر جزء من الدخل المتاح للفرد الذي بدوره يتوجه إلى الطلب الاستثماري والادّخار على شكل ودائع بنكية في المصارف وتشغيل الأموال للحصول على الفوائد والعوائد المادية (علي، ٢٠٢١).

٣- علاقة ضريبة الدخل ومؤشر الاستهلاك

تكمن العلاقة بين ضريبة الدخل والاستهلاك كون الضريبة تؤثر بشكل مباشر على دخول الأفراد وأن الاستهلاك في الأصل يكون من خلال هذه الدخول، فإذا كان تأثير الضريبة على الدخل بشكل كبير مال الأفراد إلى الترشيد من الاستهلاك والحد منه على عكس الحال فيما إذا كان هذا التأثير قليلاً فيميل الأفراد إلى زيادة الاستهلاك على السلع والخدمات الأساسية والكمالية (United Nations, 2019).

تلعب السياسات المالية للدولة دوراً هاماً في التأثير على الاستهلاك في المجتمع ففي حالة الكساد الاقتصادي التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى العجز في تصريف المنتجات فتحد الشركات من إنتاجها مما يؤدي بشكل غير مباشر لتقليل فرص العمل وبالتالي زيادة معدل البطالة. تتدخل الدولة بتفعيل السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب ومنح إعفاءات ضريبية للأفراد مما يزيد من فائض الدخل. أما في حالة التضخم يمكن للدولة الزيادة في معدل الضرائب لتقليل الطلب الكلي على الاستهلاك وتقليل السيولة المتوفرة بيد الأفراد مما يؤدي إلى تقليل فائض الدخل (مصطفى، ٢٠١٥).

٤- علاقة ضريبة الدخل بالنتائج المحلي

إن للضرائب المباشرة أهمية كبيرة في إيرادات الدولة حيث أن الضرائب المباشرة على الدخل تؤدي دوراً كبيراً في تقدم الدولة وإيراداتها وتغطية جزء من نفقات الدولة التي تسعى بها إلى تقديم الخدمات للمواطنين فإذا استغلت الدولة هذه الضرائب في القنوات المناسبة سيؤدي إلى تطوير وفعالية النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج على المدى الطويل وبالتالي ارتفاع رفاة المجتمع وزيادة معدل دخل الفرد (حسان، ٢٠٢٠).

وللسياسات المالية علاقة هامة بالنتائج المحلي الإجمالي ولها تأثير كبير عليه، ففرض الضرائب أو تخفيضها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والحالة الاقتصادية للدولة يؤدي إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية للدولة والتي بدورها تغطي النفقات وتزيد من معدل الدخل للفرد وزيادة رفاة المجتمع دون التأثير على المؤشرات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى التحكم في مستوى خط الفقر عن طريق السياسات المساعدة لتقييد الأسعار ونسب السيولة وقيمة السلع والخدمات (الحسيني، ٢٠١٦).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة (الوادية، ٢٠١٨) و(الفتلاوي، ٢٠٢٠) و(مصطفى، ٢٠١٥) و(حسان، ٢٠٢٠) اتضح أن جميع هذه الدراسات ناقشت موضوع ضريبة الدخل من حيث المفهوم والأهمية والأنواع وعلاقته بكل من الاستثمار الأجنبي والادّخار والاستهلاك والقياسية، والنتائج المحلي الإجمالي وتبين أنها تتفق مع نتائج الدراسة الحالية من حيث وجود أثر لضريبة الدخل على المؤشرات الاقتصادية المتعلقة. أما هذه الدراسة وبما يتعلق بدراسة أثر تغيرات قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على المؤشرات الاقتصادية فقد شملت على أكثر من مؤشر اقتصادي خلال فترة تغير قانون ضريبة الدخل من عام ٢٠١١-٢٠١٩، حيث أنها شملت خمس مؤشرات اقتصادية، وتم اتباع منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية (Time series data)، وتم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها. وتم استخدام منهجيات الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لصياغة الإطار النظري، والمنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات للوصول إلى النتائج على عكس الدراسات التي درست أثر تغير قانون ضريبة الدخل باستخدام أسلوب الاستبانة. هذه الدراسة هي من الأوائل التي درست أثر تغير القوانين الضريبية على المؤشرات الاقتصادية من خلال شمل فترة ما بين التعديل ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥ وما بعده لعام ٢٠١٩ وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة وجمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية (Time series data)، وتم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، وذلك عبر استخدام منهجيات الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لصياغة الإطار النظري للدراسة، والمنهج الكمي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات للوصول إلى النتائج وقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لفحص الفرضيات والوصول للنتائج المطلوبة في البحث. وتم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال المصادر الثانوية، وهي تلك المصادر التي من شأنها إثراء الدراسة والتزود بكل ما هو جديد، فيما يتعلق بتغيرات الدراسة، من خلال استعراض الأدبيات المنشورة حول تلك المواضيع، مثل: الكتب والدوريات العلمية المحكمة والأبحاث والدراسات والمقالات العربية والأجنبية منها، التي تُعنى بالشأن الاقتصادي محلياً وعالمياً، من خلال مصدرين أساسيين وهما: أولاً البيانات المنشورة في تقارير جهاز مركز الإحصاء الفلسطيني، وثانياً تقارير سلطة النقد السنوية للمؤشرات الاقتصادية.

متغيرات الدراسة وسلوكها

تتلخص متغيرات البحث بدراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين عن طريق إجراء تحليل مالي إحصائي لتوضيح ذلك الأثر، ولابد في البداية من دراسة سلوك متغيرات الدراسة التابعة خلال فترة الدراسة، وذلك بدراستها دراسة تحليلية ووصفية على التوالي.

- **المتغير المستقل:** الفترة الزمنية ما قبل وما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل لعام 2015، ويمثل هذا المتغير الوصفي وصف للفترة الزمنية بحيث تم التعبير عن الفترة الزمنية (2011-2014) بالقيمة (0) وهي تمثل الفترة قبل إجراء تعديلات قانون ضريبة الدخل، بينما تم تمثيل الفترة الزمنية (2016-2019) بالقيمة (1) وهي تمثل فترة ما بعد التعديلات.

- **المتغير التابع:** المؤشرات الاقتصادية للفترة الزمنية من 2011 إلى 2019 والتي تتمثل بما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي :

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الأجنبي	1504.7	1463	1558	1568	1537	1701	1669	1758	1732

جدول رقم (1): قيم الاستثمار الأجنبي في فلسطين خلال سنوات 2011-2019 (مليون دولار).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات المنشورة في تقارير جهاز مركز الإحصاء الفلسطيني للمؤشرات الرئيسية لمسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين (أرصدة) في نهاية عام 2019، www.pcbs.gov.ps.

يتضح من خلال الجدول (1) أن قيم الاستثمار الأجنبي في فلسطين تتراوح بين (1463) مليون دولار و(1758) مليون دولار، ويتضح من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين خلال الفترة الزمنية (2012-2014)، بحيث تراوحت قيم الاستثمار في تلك الفترة بين (1463-1568) مليون دولار، تلا ذلك الارتفاع انخفاض بمقدار (31) مليون دولار عام 2015، وثم تلا ذلك عدم استقرار في سلوك المؤشر بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2016-2019) بحيث تراوحت قيمة الاستثمار في تلك الفترة (1758-1669) مليون دولار.

2- الادّخار (حجم الودائع البنكية) :

يعرف الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية على أنه مجموع جميع الودائع للأشخاص المقيمين داخل دولة فلسطين. يبين الجدول (2) قيمة الادّخار المقاس بحجم الودائع البنكية في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2019)، ويلى الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الادّخار	6777.01	7241.55	8022.34	8625.83	9309.58	10268.21	11588.83	11792.43	12864.01

جدول رقم (2): حجم الودائع خلال سنوات (2011-2019) (مليون دولار).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى إصدارات سلطة النقد (تقرير المطلوبات وموجودات سلطة النقد ودائع العملاء المقيمين)

www.pma.ps

يتضح من خلال الجدول (2) ارتفاع في قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع خلال فترة الدراسة (2011-2019) وبوتيرة متزايدة لتصل لذروتها في العام 2019، بحيث تتراوح قيمة الادّخار في فلسطين بين (6777.01) مليون دولار في عام 2011 و(12864.01) مليون دولار في عام 2019.

3- الاستهلاك (إنفاق الأسر) :

الاستهلاك النهائي للأسر أو الاستهلاك الخاص الذي يشمل جميع النفقات التي سمحت بشراء السلع والخدمات لتلبية احتياجاتهم الفردية. يبين الجدول (3) قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2019)، ويلى الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستهلاك	10,202.4	10,838.5	11,879.8	12,476	12,348.3	13,534	14,301.8	14,468.1	15,427.9

جدول رقم (3): الاستهلاك (إنفاق الأسر) خلال سنوات 2011-2019 (مليون دولار).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى تقارير سلطة النقد (البيانات السنوية للمؤشرات الاقتصادية 1995-2020 الاستهلاك الخاص للأراضي الفلسطينية)، <https://www.pma.ps>.

يتضح من خلال الجدول (٣) ارتفاع في قيمة الاستهلاك خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩) وبوتيرة متزايدة بشكل عام لتصل لذروتها في العام ٢٠١٩ حيث بلغت قيمة الاستهلاك في ذلك العام (١٥٤٢٧,٩) مليون دولار، ويظهر من خلال البيانات أن قيمة الاستهلاك في السنة الأولى من الفترة الزمنية (٢٠١٤-٢٠١١) مليون دولار، تلا ذلك ارتفاع بوتيرة متزايدة حتى عام ٢٠١٤ لتتخفص في العام التالي (٢٠١٥) بمقدار (١٢٧,٧) مليون دولار عما كانت عليه في عام ٢٠١٤، في حين ارتفعت قيمة الادّخار وبشكل تدريجي من العام ٢٠١٥ وحتى نهاية الفترة.

٤- الدخل (الناتج الإجمالي)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلاً) خلال مدة زمنية محددة (سنة مثلاً) ويتم احتسابه بثلاث طرق (طريقة الإنفاق وطريقه القيمة المضافة وطريقة الدخل)، يبين الجدول (٤) قيم الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال سنوات الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦)، ويلى الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدخل	11186.1	12208.4	13515.5	13989.7	13972.4	15405.4	16128.0	16276.6	17133.5

جدول رقم (٤): الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠١١-٢٠١٩.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات منشورة في تقارير سلطة النقد والمتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية في فلسطين عام ٢٠٢٠-٢٠١٥. [بيانات سنوية، https://www.pma.ps](https://www.pma.ps).

يتضح من خلال الجدول (٤) ارتفاعاً في قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩) وبوتيرة متزايدة بشكل عام لتصل ذروتها في العام ٢٠١٩ حيث بلغت قيمة الدخل في ذلك العام إلى (١٧١٣٣,٥) مليون دولار، فنلاحظ أن قيمة الدخل متزايدة وبشكل مستمر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، تلا ذلك انخفاضاً في عام ٢٠١٥ بمقدار (١٧,٣) مليون دولار، ويلى ذلك الانخفاض ارتفاعاً آخر وبوتيرة متزايدة حتى نهاية فترة الدراسة.

النتائج :

الفرضية الأولى: «لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ في قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥».

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، كما هو موضح في جدول رقم (٥)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ في متوسط قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ومتوسط قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (١٣) ، وهي أقل من مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وبشير ذلك إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين بعد التعديل في الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩)، ونلاحظ أن قيمة الاستثمار بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل أعلى منها قبل التعديلات بمقدار (١٥٥,٩٧) مليون دولار، والذي يعكس نسبة تغير عالية في قيمة الاستثمار الأجنبي بعد التعديلات والتي بلغت (٢٤,١٪).

اختبار "ت"	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	حجم العينة	فئات المتغير المستقل	
				قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
0.013	-3.413	1523.43	4	48.94	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)
		1679.40	5	86.31	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)

جدول رقم (٥): نتائج اختبار الفرق في قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٥) ومن خلال تتبع قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة بشكل عام في قيمة الاستثمار الأجنبي خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (٢٠١١-٢٠١٤) لتصل ذروة الارتفاع في عام ٢٠١٤، بحيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين (١٥٦٨) مليون دولار في ذلك العام، أما

فيما يتعلق بفترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (٢٠١٥-٢٠١٩)، يتضح من خلال النتائج ارتفاع في قيمة الاستثمار خلال عامي (٢٠١٥-٢٠١٦)، تلا ذلك انخفاض في العام ٢٠١٧ بمقدار (٣٢) مليون دولار، وارتفاع في عام ٢٠١٨ بمقدار (٨٩) مليون دولار، في حين انخفضت قيمة الاستثمار في فلسطين في عام ٢٠١٩ بمقدار (٢٦) مليون دولار عما كانت عليه في العام ٢٠١٨. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة الوادية في سنة ٢٠١٨ حول وجود أثر لقانون ضريبة الدخل على الاستثمار الأجنبي.

الفرضية الثانية: «لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥».

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، كما هو موضح في جدول رقم (٦)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ومتوسط قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية بعد التعديلات قانون ضريبة الدخل، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٠٣) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين بعد التعديلات في الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩). ويتضح من خلال النتائج أن متوسط الادّخار في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) أعلى من متوسط الادّخار قبل التعديلات خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) بمقدار (٣٤٩٧,٩٣) مليون دولار، والذي يعكس نسبة تغير عالية في متوسط قيمة الادّخار بعد التعديلات، حيث بلغت (٤٥,٦٣٪).

اختبار "ت"		الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	حجم العينة	فئات المتغير المستقل
الدلالة الإحصائية	قيمة الاختبار				
0.003	-4.701	820.31	7666.68	4	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)
		1388.05	11164.61	5	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)

جدول رقم (٦): نتائج اختبار الفرق في قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٦) وتتبع الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة في قيمة الاستثمار خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (٢٠١١-٢٠١٤) لتصل ذروة الارتفاع في عام ٢٠١٤، بحيث بلغت قيمة الادّخار في فلسطين (٨٦٢٥,٨٣) مليون دولار، أما فيما يتعلق بالفترة الواقعة بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (٢٠١٥-٢٠١٩)، يظهر ارتفاع تدريجي وبوتيرة مستمرة في قيمة الادّخار لتصل قيمته في نهاية الفترة (١٢٨٦٤,٠١) مليون دولار، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن نسبة التغير الأعلى في قيمة الادّخار بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل كان في عام ٢٠١٧ حيث بلغت نسبة التغير في قيمة الدخل عن السنة السابقة (١٢,٩٪)، والأقل في سنة ٢٠١٨ بحيث بلغت نسبة التغير (١,٧٦٪) عن السنة السابقة (٢٠١٧). واتفقت هذه النتيجة مع دراسة Gale في سنة 2016 حول أثر قانون ضريبة الدخل على مستوى الادّخار.

الفرضية الثالثة: «لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥».

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، فتوضح النتائج الواردة في جدول رقم (٧) على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ومتوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر بعد التعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٠٨) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وذلك يشير إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر في فلسطين بعد تعديلات القانون خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩). إضافة إلى ذلك يتضح من خلال النتائج أن متوسط الاستهلاك في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) أعلى من متوسط الاستهلاك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) بمقدار (٢٦٦٦,٨٥) مليون دولار، وهذا يشير إلى نسبة تغير جيدة في متوسط الاستهلاك في فلسطين بعد التعديلات، إذ بلغت نسبة الارتفاع في متوسط قيمة الاستهلاك (٢٣,٥٠٪).

اختبار "ت"		الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	حجم العينة	فئات المتغير المستقل
الدلالة الإحصائية	قيمة الاختبار				
0.008	-3.680	1020.98	11349.17	4	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)
		1150.33	14016.02	5	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)

جدول رقم (٧): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في

العام ٢٠١٥.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٧) ومن خلال تتبع الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر في فلسطين خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (٢٠١١-٢٠١٤) لتصل ذروة الارتفاع في عام ٢٠١٤ بحيث بلغت قيمة الادّخار في فلسطين (١٢٤٧٦) مليون دولار، أما فيما يتعلق بسلوك الاستهلاك خلال فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (٢٠١٥-٢٠١٩)، يظهر انخفاض بمقدار (١٢٧,٧) مليون دولار في عام ٢٠١٥ عن عام ٢٠١٤، تلا ذلك ارتفاع تدريجي وبوتيرة مستمرة في قيمة الاستهلاك بشكل عام لتصل قيمته في نهاية الفترة (١٥٤٢٧,٩٠) مليون دولار، في حين يظهر هناك انخفاض في قيمة الاستهلاك في عام ٢٠١٨ بمقدار (١٦٦,٣٠) عن قيمة الاستهلاك في عام ٢٠١٧، وإضافة إلى ذلك حققت قيمة الاستهلاك في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل أعلى نسبة ارتفاع في عام ٢٠١٦، حيث بلغت نسبة الارتفاع (٩,٦٪).

الفرضية الرابعة: « لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ».

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، كما هو موضح في جدول رقم (٨)، حيث أُنشئت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ومتوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٩,٠٠) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ويشير ذلك إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بعد التعديلات خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩). ويتضح من خلال النتائج أن متوسط الدخل في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) أعلى من متوسط الدخل خلال الفترة ما قبل التعديلات (٢٠١١-٢٠١٤) بمقدار (٣٠٥٨,٢٦) مليون دولار، وهذا يشير إلى نسبة تغير جيدة بلغت (٣,٢٤٪).

اختبار "ت"		الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	حجم العينة	فئات المتغير المستقل
الدلالة الإحصائية	قيمة الاختبار				
0.009	-3.694	1272.72	12724.92	4	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)
		1183.99	15783.18	5	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)

جدول رقم (٨): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في

العام ٢٠١٥.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٨) ومن خلال تتبع الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (٢٠١١-٢٠١٤) لتصل ذروة الارتفاع في عام ٢٠١٤ بحيث بلغت قيمة الدخل في فلسطين (١٣٩٨٩,٧) مليون دولار، أما فيما يتعلق بالدخل في فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل، فيتضح انخفاض في قيمة الدخل بمقدار (١٧,٣) مليون دولار في التعديلات وتلا ذلك ارتفاع تدريجي

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة: «ما هو المؤشر الاقتصادي الأكثر تأثراً بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام ٢٠١٥؟»

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية ونسب التغير للمؤشرات الاقتصادية المدروسة قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل عام ٢٠١٥، إضافة إلى حساب حجم أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩) والتي تم تصنيفها إلى فترتين، الأولى فترة قبل التعديلات (٢٠١١-٢٠١٤) والثانية فترة بعد التعديلات (٢٠١٥-٢٠١٩) على المؤشرات الاقتصادية من خلال حساب مربع إيتا (Eta Square)، وتشير النتائج الواردة في الجدول (٩) أن مؤشر الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية كان الأكثر تأثراً بالتعديلات على قانون ضريبة الدخل، حيث بلغ حجم الأثر للتعديلات قانون ضريبة الدخل خلال فترة الدراسة على الادّخار (٤٥٨،٠) ونسبة التغير في متوسط قيمة الادّخار بعد تعديلات القانون (٤٥،٦٣٪)، تلاهما مؤشر الاستهلاك، حيث بلغ حجم الأثر للتعديلات قانون ضريبة الدخل على كل منهما (٤٤٠،٠)، وبلغت نسبة التغير لكل منهما (٣٣،٥٠٪). بينما بلغ حجم الأثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل على الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي (٤١٧،٠) ونسبة التغير في متوسط الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي بعد التعديلات (٢٤،٠٣٪). في حين كان أقل المؤشرات الاقتصادية تأثراً هو الاستثمار الأجنبي، إذ بلغ حجم الأثر (٢٢٦،٠) ونسبة التغير في متوسط الاستثمار بعد التعديلات (١،٢٤٪).

حجم الأثر مربع إيتا	نسبة التغير (%)	الوسط الحسابي		المؤشرات الاقتصادية
		بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2019-2015)	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2014-2011)	
0.226	10.24	1679.40	1523.43	الاستثمار الأجنبي
0.458	45.63	11164.61	7666.68	الادّخار (حجم الودائع البنكية)
0.44	23.5	14016.02	11349.17	الاستهلاك (إنفاق الأسر)
0.417	24.03	15783.18	12724.92	الدخل (الناتج المحلي الإجمالي)

جدول رقم (٩): الأوساط الحسابية، نسب التغير وحجم الأثر لقانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩).

مناقشة النتائج

إن الأنظمة الضريبية تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في الحياة الاقتصادية للمجتمعات وتعتبر الضريبة أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتطوير أداء اقتصاداتها وهذه الدراسة جاءت من هذا المنطلق لتكون دراسة تقييمية لهذا التعديل بدراسة أثره على الواقع الاقتصادي في فلسطين ومتطلعين لتكون هذه الدراسة مرجعاً للمشرع الفلسطيني عند اتخاذ أي قرار بتعديل أنظمة الضريبة بفحص أثر التعديل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط الاهتمام بالأثر على الجانب المالي للحكومة. بناء على نتائج التحليل الإحصائي للفرضيات فقد توصلت الدراسة إلى نتيجة تفيد بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على كافة المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة بالاستثمار الأجنبي والادّخار والاستهلاك والدخل بحيث عملت هذه التعديلات على زيادة مستوى المؤشرات المذكورة بشكل إيجابي وجيد على اقتصاد الدولة بشكل عام. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن مؤشر الادّخار والاستهلاك كانا الأكثر تأثراً بالتعديل تلاه وبفارق بسيط مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان مؤشر الاستثمار الأجنبي الأقل تأثراً. ويعزى ذلك بسبب أن تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥، خصوصاً بما يتعلق بزيادة الإعفاءات وتخفيض النسب الضريبية وتوسيع الشريحة الضريبية لكل نسبة أدت إلى توفر دخل فائض لدى الأفراد مما انعكس إيجاباً على كافة المؤشرات الاقتصادية المشار إليها أعلاه سواء بالادّخار والاستهلاك بالإضافة إلى أنه شكل بيئة محفزة للاستثمارات وهذا يتقاطع مع الأهداف الاقتصادية لفرض الضرائب، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، بالرغم من تحسن أداءه إلا أنه كان تغيراً بسيطاً وهذا أيضاً يعزى إلى عدم الاستقرار السياسي في فلسطين.

كما أن هذه الدراسة توصي بضرورة الاستمرار بتقييم القانون بين فترة وأخرى لتعديله بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية والسياسية في فلسطين ودراسة مستويات المعيشة وخط الفقر لتعديل الشرائح الضريبية بشكل يفيد أصحاب الدخول المتدنية، كما وتوصي بأهمية زيادة الشرائح الضريبية لتدعيم أسس العدالة الضريبية في القانون.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو هلل، مروان وآخرون (٢٠١٥). المحاسبة الضريبية. منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.
- حسان، جعفر (٢٠٢٠). الاقتصاد السياسي الأردني. آلدن للنشر، عمان - الأردن.
- حسين، تراري (٢٠١٧). تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية دراسة قياسية للفترة (١٩٣٣-٢٠١٥) في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، عدد ٣، جامعة مستغانم، جامعته وهران - الجزائر.
- الحسيني، محمد (٢٠١٦). التوسع المالي واتجاهاته السياسية المالية دراسة تحليلية. دار اليازوري لنشر والتوزيع.
- دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، التقرير السنوي - الناتج المحلي، منشورات سلطه النقد تقارير سنوية، رام الله - فلسطين. www.pma.ps
- دردوري، حسين وآخرون (٢٠١٨). أساسيات العالمية العامة. دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر - القاهرة.
- رجال، أكرم (٢٠١٨). الضرائب في فلسطين بين التشريع والتطبيق. دار الشروق لنشر وتوزيع، رام الله - فلسطين.
- سمارة، أشرف (٢٠١١). إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية. مركز الإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps.
- عبد الكريم، نصر (٢٠١٧). التعديلات المقترحة على قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١١ وتعديلاته مشروع «التمويل من أجل التنمية». طاقم مفتاح للنشر والتوزيع، رام الله - فلسطين.
- عبد الكريم، نصر وآخرون (٢٠١٥). دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١١ وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية. مجلة مفتاح - فلسطين.
- العجل، بشار (٢٠١٧). الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي «دراسة مقارنة». دار الكتب العلمية، جامعته الجنان، بيروت - لبنان.
- الفتلاوي، حيدر (٢٠٢٠). دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر. دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع.
- القانون رقم (١٦-١) لسنة ٢٠١٢. قرار مجلس الوزراء بخصوص قانون ضريبة الدخل، صدر بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٢.
- القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٤. تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم ٤، صدر بتاريخ ١١/١٤/٢٠١٤.
- القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥. تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم ٥، صدر بتاريخ ٣١/٣/٢٠١٥.
- القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١. قانون ضريبة الدخل رقم ٨، صدر بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١١.
- قرار بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠، بشأن المصارف السنة ٢٠١٠، فلسطين.
- ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (٢٠١٥)، تعديلات قانون ضريبة الدخل- الاهداف والنتائج المتوقعة. دولة فلسطين.
- مركز الإحصاء الفلسطيني (٢٠١٦). تقرير مسح الاستهلاك الأسري. www.pcbs.gov.ps.
- مركز الإحصاء الفلسطيني (٢٠١٨). تقرير الاسعار القياسية للإنتاج التغير في ارقام القياسية للإنتاج. www.pcbs.gov.ps.
- مصطفى، عبد اللطيف وآخرون (٢٠١٥). أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية. مكتبة حسن العصرية، بيروت - لبنان.
- نبيل، براهيمية (٢٠١٦). دور السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر. رسالة منشوره، جامعة باجي مختار - عنابة. علي، علي (٢٠٢١). طريقك للعمل في القطاع المصرفي. بيلومانيا للنشر والتوزيع، مصر - القاهرة.
- هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني (٢٠٢١). لماذا فلسطين للاستثمار. <http://www.ipa.ps>.
- الوادية، فادي (٢٠١٨). دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار. رسالة ماجستير منشورة، جامعته الازهر، غزة - فلسطين.

المراجع الإنكليزية

- Derso, T. (2019). The Effect of New Income Tax Reform 979/2016 on Employes Disposable Income, Income Tax Liability and Income Inequality Reduction Employees in Addis Ababa. School of Graduate Studies, St. Marys University, <http://repository.smuc.edu.et/handle/123456789/5257>, 2022.
- Gashi, B., Asllani, G. and Boqolli, L. (2018). The effect of tax structure in economic growth. International Journal of Economics and Business Administration, Vol. 6, No. 2, pp. 67-56.
- Kalaš, B., Milenkovic, I., Pjanic, M., Andrasic, J. and Milenkovic, N. (2017). The Impact of Tax Forms on Economic Growth - Evidence from Serbia in Serbia. Industrija, Vol. 45, No, 2, pp. 125-113.

- Rahhal, A. (2014). The Reason of Tax Evasion in Palestine: View of Tax Managers in Income tax Department. *International Journal of Economy Management and Social Sciences*, Vol. 3, No. 1 , pp.561-556.
- Rahhal, A., Zajdeh, O. and Mahmoud, O. (2022). The Extent to Which the Financial Performance of Banks is affected by Economic indicators, Applied Study on Palestinian Banks. *Journal of Internet Banking and Commerce*, Vol. 27, No.1.
- Todorovic, Milenkovic, Jadranka (2019). The Relationship Between Direct Taxes and Economic Growth in OECD Countries». *Economic Themes*, Vol.οV, No.3, pp. 286-273.